عوامل البيئة الداخلية والخارجية وأثرها في عملية رسم و صنع السياسة الخارجية الاردنية (2011-2020)

Factors of the internal and external environment and their impact on the process of drawing and making Jordanian foreign policy (2011-2020)

محمد ياسين الشباطات*

جامعة مؤته، الاردن، ghtours.aqaba@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/01/01 تاريخ القبول: 2021/04/16

ملخص:

تبحث هذه الدراسة في اثر العوامل الداخلية والخارجية، الاجتماعية والأمنية والاقتصادية والسياسية في صنع السياسة الخارجية الاردنية، وأثرها على الاستقرار السياسي في الاردن وخصوصا بعد عام 2011م، أي اثناء وبعد أحداث الربيع العربي مرورا بالعوامل الداخلية والخارجية التي أثرت على صانع القرار لغاية نهاية عام 2020، ومدى أثرها على السياسات الخارجية للدولة الاردنية، وتستخدم هذه الدراسة نظرية صنع القرار في تفسير مدى قدرة صانع القرار الاردني بالتعامل مع هذه العوامل لجلب الاستقرار السياسي في محيط مشتعل، وقدرته على وضع استراتيجية وطنية للتقليل من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسياسية، وخلصت الدراسة أن على النظام الاردني أن يقوم بتقوية الجبهة الداخلية وتوسيع وبناء علاقات خارجية جديدة للتقليل من الأزمات والضغوطات الخارجية والداخلية، والعمل على تكاثف الجهود الداخلية والتماسك الاجتماعي للحد من الأزمات الداخلية الناجمة عن التنوع الديمغرافي الاردني.

الكلمات المفتاحية: العوامل الداخلية؛ العوامل الخارجية؛ الأزمات؛ السياسة الخارجية؛ الاستقرار السياسي.

Abstract:

This study examines the impact of internal and external factors, social, security، economic and political in making Jordanian foreign policy, and their impact on political stability in Jordan, especially after the year 2011 AD, that is, during and after the events of the Arab Spring, through the internal and external factors that affected the decision-maker until the end of 2020, And the extent of their impact on the foreign policies of the Jordanian state, and this study uses the theory of decision-making in explaining the extent of the ability of the Jordanian decision-maker to deal with these factors to bring political stability in a burning environment, and his ability to develop a national strategy to reduce social, economic, security and political crises, and the study concluded that The Jordanian system is to strengthen, expand and build new external relations, and work to intensify internal efforts and social cohesion to reduce internal crises resulting from the Jordanian demographic diversity, to reduce external and internal crises and pressures.

Keywords: *internal factors; external factors; crises; foreign policy; political stability.*

* المؤلف المراسل

مقدمة:

من البداهة القول أن السياسة الخارجية لأي دولة هي تعبير عن إرادة هذا البلد وقيادته السياسية، وهي نتاج العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في تحديد التوجه السياسي في العلاقات مع الدول والمنظمات الدولية وقراراتها وفق الظروف المحلية والإقليمية والدولية المتغيرة.

والأردن، شأنه شأن دول المنطقة، تأثر على الدوام بمحيطه الجيوسياسي وبعلاقاته الدولية، فضلا عن العوامل والتأثيرات الناجمة عن وضعه الجغرافي والديمغرافي والاقتصادي، بما في ذلك واقع الثروات الوطنية والمساعدات الخارجية والتحولات الاجتماعية والاقتصادية، وتداعيات ذلك على تركيبة وبنية المجتمع الأردني اجتماعيا وسياسيا، كما شكلت المشاريع الصهيونية ومخاطرها واستمرار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تحديا كبيرا أمام القيادة السياسية.

ونحن بصدد سياسة الأردن الخارجية، لا بد من تأمل العلاقات العربية - العربية وإرهاصاتها وسياسة المحاور، بالإضافة لمواقف وسياسات الدول الكبرى والأطراف المتحالفة بشأن المنطقة ومستقبلها، هذه العوامل وأخرى شكلت محددات لسياسات الأردن الخارجية وألقت بظلالها وتأثيراتها المختلفة على صانع القرار وهو ما يؤكد حاجة الأردن المستمرة إلى تحقيق التوازن في شبكة علاقاته الخارجية عربيا وإقليميا ودوليا، بهدف تحقيق استقراره السياسي، وهو ما لم يكن غائبا عن استراتيجية ورؤية الملك الذي يسعى جاهدا من أجل تعزيز علاقات الأردن السياسية والاقتصادية مع دول العالم.

هنالك عناصر أساسية مهمة حددت السياسة الخارجية الاردنية، اولها الموقع الجغرافي للأردن، أو ما يسمى الموقع الاستراتيجي، فالأردن هو الجزء الجنوبي من سوريا الطبيعية، والأردن أيضا بموقعه الجغرافي يقع بين قِوى عربية قوية، السعودية في الجنوب والعراق في الشرق وسورية في الشمال، وهذه الدول لها أهمية كبيرة، وهو فوق ذلك محاذ لفلسطين التي كانت ومنذ مطلع هذا القرن وقبل قيام الدولة الاردنية مقرر مصيرها أن تكون وطناً قومياً لليهود في فلسطين، ولذلك وجود الاردن على معظم الحدود الشرقية لفلسطين له أهمية كبيرة في سياسته الخارجية.

هذا الموقع الجغرافي هو العنصر الأول من العناصر الأساسية للسياسة الخارجية الأردنية، كان قبل قيام دولة إسرائيل وحتى بعد قيامها، أنشأ الأردن مثل كل الدول الموجودة في المنطقة على يد الدول الاستعمارية التي سيطرت على هذه المنطقة بعد الحرب العالمية الاولى، واقتسمت مناطق

نفوذها، فجعلت سوريا ولبنان لفرنسا وفلسطين وشرق الاردن والعراق لبريطانيا، والأخيرة أرادت بوجود الدولة الأردنية أن تكون دولة واقية لفلسطين، حيث ستقيم فيها الوطن القومي اليهودي.

العنصر الثاني الموارد البشرية، وهو عنصر مهم بالنسبة للأردن، الشحيح بموارده البشرية، وكان تأثيرها ضعيفاً في السياسة الخارجية الاردنية في عهد الامارة، ولكنها بعد وحدة الضفتين، جاء عنصر جديد هو الشعب الفلسطيني بالإضافة الى الشعب الأردني الموجود أصلا، وهذه التركيبة كانت ولا تزال لها تأثير كبير في السياسة الخارجية الاردنية، حيث يعد نصف سكان الاردن من اصول فلسطينية.

العنصر الثالث الموارد الاقتصادية، فالأردن شحيح بموارده الاقتصادية، وهو بحاجة دوماً للمساعدة من الخارج، وهو حتى هذه الساعة يتلقى المساعدات من الخارج باستمرار ودون أنقطاع، هذا عامل مهم في تكوين وصياغة سياسته الخارجية.

العنصر الرابع فهو الإطار العربي، فالأردن محاط بدول قوية وهذه الدول لها مشروعها ولها تطلعاتها، فمصر ذات وزن مهم في العالم وفي المشرق العربي والوطن العربي وكذلك السعودية خاصة بعد اكتشاف النفط فيها وأصبحت قوة مالية، كان لها اثر مهم في الحد من طموح الهاشميين بوجه عام وطموح الهاشميين كان جزءاً من السياسة الخارجية الاردنية.

أما العنصر الخامس هو السياسة الدولية للمنطقة، أن منطقتنا كانت وحتى هذه الساعة منطقة نفوذ للدول الكبرى، والاردن منذ البداية وحتى هذه الساعة كان مع الغرب ومع المشاريع الغربية، وهذا عامل مهم واساسي في السياسة الخارجية الاردنية، ربما الفترة الوحيدة التي حاول الاردن أن يعارض فيها السياسة الغربية كانت عند احتلال العراق للكويت في عامي 1990-1991 وخلال فترة حكومة سليمأن النابلسي التي دامت عدة أشهر، ولذلك لا تعد هاتان الفترتان القصيرتان ذات أثر في السياسة الخارجية الأردنية.

مشكلة الدراسة:

بالرغم من أن الاردن يتمتع بالاستقرار السياسي مقارنة بالدول المحيطة به، الا أن الدولة الاردنية تعاني من العديد من الأزمات الداخلية والمرتبطة بالحالة الاقتصادية المتدهورة التي ادت الى ارتفاع اعداد العاطلين عن العمل وزيادة نسبة الفقر وارتفاع الدين العام للدولة، وكذلك فأن الدولة الاردنية تعاني من الأزمات الخارجية كأزمة اللاجئين التي أثرت على العامل الاقتصادي

والسكاني والجغرافي الاردني، وكذلك أزمة القضية الفلسطينية التي تسمى الآن صفقة القرن على حساب العامل الديمغرافي الاردني، وكذلك العديد من الأزمات الخارجية التي أثرت على الامن القومي الاردني وعلى التشكيل الديمغرافي في الاردن.

أهداف الدراسة:

1- تهدف هذه الدراسة الى كشف الغموض عن السياسية الخارجية الاردنية، من خلال التطرق لمختلف العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على صنع القرار السياسي الاردني

2- محاولة التعرف على متغيرات السياسة الخارجية الاردنية وخاصة المتغيرات الداخلية والخارجية، وكذلك التعرف على اهم خصائصها وتوجهاتها ومحدداتها.

3- معرفة الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي أدت إلى هذا التدهور المتسارع وغير المتوقف للأوضاع الاقتصادية في الأردن.

4- كما تسعى الدراسة إلى فهم وتحليل السياق المحلي والإقليمي والعربي والدولي وتحولات هذه السياقات ومدى تأثيرها على تطورات المشهد الداخلي الأردني .

5- التعرف على مستقبل المشهد السياسي الأردني ومستقبل دوره السياسي في المنطقة في ضوء التحولات المتسارعة إقليميا.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية : تبرز الأهمية العلمية للدراسة في فهم التوجهات الخارجية الاردنية ونظرة صانع القرار للمؤثرات الداخلية والخارجية، وتفسير أسباب تبلور السياسة الخارجية الاردنية وعلاقاتها مع النظم السياسية الدولية والاقليمية، وفهم الاستراتيجيات القومية الاردنية تجاه بيئاتها الداخلية والخارجية، ومعرفة مدى نفوذ السياسة الخارجية الاردنية وحجم أدوارها الخارجية الدولية والاقليمية ومدى تأثرها بالأحداث المحيطة في المملكة الاردنية الهاشمية، وأسباب ضعف دورها الخارجي .

الأهمية العملية : تبرز الأهمية العملية للدراسة في معرفة مدى تأثر صانع القرار بالأحداث الداخلية والخارجية وقدرته على صنع سياسة خارجية متزنة اقليميا ودوليا، ومدى قدرة صانع القرار في التكيف مع الضغوطات الداخلية والخارجية في حرية صنع السياسة الخارجية الاردنية،

وقدرته على التأقلم مع هذه المؤثرات في صنع سياسة خارجية مستقلة وحيادية، ترضي جميع الاطراف الداخلية والخارجية الاقليمية والدولية من دول أومنظمات دولية.

فرضية الدراسة:

كلما كان فهم صانع القرار السياسي الاردني ادق للعوامل الداخلية والخارجية وأثرها على الاستقرار القومي والمجتمعي الاردني، كلما كان تفسيره ومقارباته أقرب للحلول والخروج من الأزمات الداخلية والخارجية والمحيطة بالدولة الاردنية، وتخضع لطبيعة محددات الدولة الاردنية.

أسئلة الدراسة:

1- ماهي أهم التحديات الداخلية والخارجية لصانع القرار السياسي الاردني ؟
2- ماهي توجهات ومحددات وخصائص السياسة الخارجية الاردنية ؟
3- ما المعوقات التي تواجه السياسة الخارجية الاردنية؟

منهج الدراسة:

منهج صنع القرار: ستعتمد الدارسة على هذا المنهج الذي من خلاله سوف توضح مقدرة صانع القرار في التعامل مع الأزمات ومدى تأثير ذلك على الاستقرار السياسي في الأردن، بهدف معرفة العوامل الرئيسية التي أحاطت بعملية صنع القرار تجاه الأزمات التي واجهت صانع القرار الأردني وفهمها، وهي تركز على عملية صنع القرار السّياسي كجزء أساسي لتفسير السّياسة الدولية، وهي تساعد بلا شك على معرفة كيف تعمل الدّولة، وآلية العمل حيال مواقف سياسية متُعددة، وهي تخوض في البحث عن كيفية تفاعل أجزاء النظام مع بعضها، وتحاول أيضاً التعرف على الكيفية التي يظهر بهذا التفاعل مع الواقع السّياسي الإقليمي بسبب الأزمات المحيطة بالأردن، فالأردن مر بأزمات عديدة فرضها عليه موقعه الجغرافي وكان لصانع القرار دور كبير في خلق التوازنات السياسية مع الدول الفاعلة في النظام الدولي في العديد من الأزمات التي عصفت بدول الجوار، ولذا فالبحث في الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل عن نفسه مع الواقع الداخلي والإقليمي والدولي من خلال اتخاذ قرارات خارجية محددة تظهر بها اتجاهات الدول، وتدافع بها عن مصالحها إزاء الأطراف الدّولية التي تتعامل معها أمر مهم لتفسير السياسة الأردنية وتعاملها مع هذه الأزمات وأثرها على العلاقات الخارجية .

ولذا نحاول من خلال هذا المنهج دراسة أثر البيئة الداخلية والإقليمية والدولية ومدركات صانع القرار الأردني تجاه عدة الأزمات التي ألمت بالدولة الأردنية وأثرت على أمنه واستقراره.

استخدام المنهج الوصفي الواقعي والتحليلي من خلال دراسة التغيرات الداخلية والاقليمية والدولية، بهدف التوصل الى الاستنتاجات والتوصيات التي تخدم مشكلة وهدف البحث.

حدود البحث:

الحدود الزمانية: 2011 إلى نهاية 2020.

الحدود المكانية: الاردن والمؤثرات الاقليمية والدولية المؤثرة على استقلالية صنع السياسة الخارجية الاردنية.

المبحث الأول: العوامل والضغوطات الداخلية وأثرها على صنع السياسة الخارجية

كثير من المحللين الذين ينظرون الى السياسة الخارجية الاردنية يخرجون بقراءات مختلفة، البعض يقول أن الاردن بسياسته الخارجية مؤخرا أنتقل من دور التنافس مع الدول الاخرى على النفوذ في الاقليم الى دور البحث عن مصالحه، والتحرك بديناميكية سريعة للتعامل مع المتغيرات في العالم.

حيث أن الاردن يسعى دائما إلى الحث والتشجيع لحل الصراع سلمياً، ربما اذا ما أجريت تحليلاً لمواقف الملك بصفته من يتحدث بالسياسة الخارجية بالمعنى الكلي للكلمة، فتجد في خطاباته محاولة إظهار أن الصراع ليس في صالح المنطقة وليس في صالح العالم، وهو عملياً يدعو الى حل الصراعات سلمياً، وربما يدعو الى بناء حالة تسوية سلام في مناطق التوتر لدفع الضرر الناجم عن التوتر في المحيط.

فخطابات الملك في الكونغرس وفي أوروبا وفي كل الدول التي قام بزيارتها كان دائماً يظهر هذا الملمح، وأصبح ملمحاً أساسيا من ملامح السياسة الخارجية الاردنية في فهم المتغيرات الدولية، ولأن الملك الذي يقود السياسة الخارجية يتحدث بلغة كل الدول التي يتعاطى معها، فتجده يتحدث مع الصينيين ومع اميركا اللاتينية، ومع أوروبا، ويحاول أن يربط تاريخ وواقع هذه الدول وحركة التغير فيها بالواقع الاردني، حيث لا توجد اتفاقية دولية تعرض إلا ويكون الاردن من أوائل التي تتبنى هذه الاتفاقية، حيث أن الأردن يرتكز على ثلاث مرتكزات في التعاون الدولي هي حقوق الأنسأن والسلم

واللجنة الاقتصادية والاجتماعية وما تقوم به.

المطلب الأول: المسار السياسي للاحتجاجات والأسباب غير المباشرة

شهد الأردن أكثر من مرة حركات احتجاجية على صلة بالظروف الاقتصادية السيئة، ففي العام 1989، شهدت مدينة معأن جنوب الأردن احتجاجات امتدت إلى بعض المدن وكان الدافع الأساسي لها الظروف الاقتصادية السيئة أنذاك وانخفاض سعر الدينار، وقد انتهت باستقالة حكومة رئيس الوزراء، زيد الرفاعي وتعيين زيد بن شاكر رئيسًا للوزراء، وتبع ذلك إجراء انتخابات ديمقراطية قائمة على التعددية السياسية، ولعبت تلك التجربة دورا في تقوية الموقف الأردني الذي واجه ضغوطا كبيرة أنذاك بسبب موقفه الذي اعتُبر مسأندا للعراق إبأن غزوه للكويت في العام 1990، وكان نتائج تلك الاحتجاجات وكيفية تفاعل المؤسسة السياسية الأردنية معها وما شهدته تلك الحقبة من تطورات، من أهم ما سجله التاريخ في العقد الأخير من عهد الملك الحسين بن طلال، أي مؤتمر مدريد للسلام واتفاقية وادي عربة بين إسرائيل والأردن واتفاقية أوسلو.

شهد الأردن بعد تولي الملك عبد الله الثاني بن الحسين ثلاث موجات من الاحتجاجات الكبيرة، الأولى حصلت ضمن سياق الربيع العربي 2011، والثانية موجة الاحتجاجات في يونيو 2018، والثالثة احتجاجات أزمة نقابة المعلمين في 2019-2020م وما تبعها من احتقان اجتماعي في جميع أنحاء الاردن.

والجامع بين هذه الموجات من الاحتجاجات القلق من الوضع الاقتصادي، وغلب على الحلول المقترحة فيهما من قبل الدولة التركيز على المواطن كمصدر لحل الأزمات المالية رغم محدودية إمكاناته، ولم يغب عنهما لاسيما لدى الناشطين الهمُّ السياسي العام المتعلق بالإصلاح السياسي، مثل قانون الأنتخاب وقانون الأحزاب وما يتصل به، والولاية العامة للحكومة إلى غير ذلك من القضايا، بل أن تزايد الأوضاع الاقتصادية سوءا كان يقود إلى المزيد من المطالبات السياسية بالإصلاح، ويبدو أن قطاعا من الناشطين السياسيين في الأردن بات يرى أن الإصلاح السياسي هو البوابة للإصلاح الاقتصادي لأنه يُؤمن قاعدة أوسع في المشاركة الشعبية، ويعزز من مبدأي المحاسبة والمسؤولية لاسيما في المناصب العامة وفي إدارة المال العام، وهذا ما بدأ وبشكل جلي مع الحركات الاحتجاجية في سياق الربيع العربي ولا يزال مستمرا حتى اليوم.

هذا وتلعب السياقات السياسية لموجات الاحتجاج دورا مهما في فهمها وفهم أبعادها، فالاحتجاجات التي حصلت في العام 2011 جاءت في سياق إقليمي عربي وكانت واضحة في الدعوة للإصلاح والتغيير التدريجي، وكان من الممكن أن تزيد من قوة الأردن داخليا في ظل وجوده في منطقة شديدة التوتر، إلا أنه تم احتواؤها كما تم احتواء الربيع العربي، لكن الأسباب التي تدعو للاحتجاج لم تجر معالجتها لا أردنيا ولا إقليميا، كما أن معالجة الأوضاع الاقتصادية عبر التصدي للفساد والاستفادة من المناصب العامة لم تجرِ بالشكل الذي يحول دون موجات احتجاجات أخرى، بدليل الاحتجاجات الأخيرة التي تكررت بعد أقل من عقد من الزمن، وكذلك الضغوط السياسية الخارجية التي ضاعفت من العبئ الاقتصادي.

لا شك بأن الأردن يواجه تحديات اقتصادية حقيقية من شأنها أن تتحول إلى عوامل تهديد وحدة واستقرار المجتمع والدولة على المدى البعيد، وهذه العوامل مرتبطة بالديناميكيات الداخلية للوضع الاقتصادي وتعتمد على المساعدات الخارجية وعلى كيفية إدارة العملية الاقتصادية، لكن العوامل الداخلية ما هي إلا نصف الحكاية، فالمشهد الإقليمي يعتبر مسؤولا أيضا عن تعقيد التحديات الاقتصادية التي يواجهها الأردن ويجعل سبل حلها صعبة وأحيأنا غير ممكنة.

المطلب الثاني: السياقات الإقليمية والاحتجاجات الأردنية

تسجل السياقات الإقليمية حضورها في الاحتجاجات الأردنية، ويكفي في هذا السياق التذكير بالقضية الفلسطينية والتحالفات المتعلقة بخصوصها في العقود الثلاثة الأخيرة، بعد أنتهاء حرب الخليج الثانية التي نتجت عن الاجتياح العراقي للكويت في العام 1991، اتجهت الأنظار إلى حل دائم للقضية الفلسطينية فكان مؤتمر مدريد عام 1993 وأُريدَ له أن يكون بوابة لاعتراف عربي بوجود إسرائيل في المنطقة بدعم دولي، واليوم ومنذ مجيء إدارة دونالد ترامب يراد إيجاد حل للقضية الفلسطينية عبر "صفقة القرن" على أن تحظى بدعم عربي وإقليمي لا يقل عما كان في مؤتمر مدريد، والجدير بالذكر أن الأردن وفر في بادئ الأمر ما يسمى بالمظلة الأردنية لمنظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في مؤتمر مدريد، ومن ثم انتهى الأمر بالمفاوض الفلسطيني أن وقع اتفاق أوسلو، وذلك في العام 1993 بعد تفاوض بين منظمة التحرير وإسرائيل وتم الاستغناء عن الدور الأردني، ولكن ذلك لم يكن يعني أن الدور الأردني غير مهم، بل جل ما في الأمر أن التعامل معه يتم بانتقائية من قبل الأطراف الإقليمية والدولية المعنية، خاصة وأن الاعتراف بالوصاية والرعاية

الهاشمية على المقدسات الإسلامية في القدس بقي ساريا حتى بعد مجيء دونالد ترامب والصفقة الجديدة، ورأت المؤسسة السياسية الأردنية أن جزءا من الصفقة سيتم على حساب مسؤولية الأردن عن المقدسات، لا بل لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فالتحالفات الجديدة المطلوبة لصفقة القرن تريد من الأردن أن يكون جزءا من الصفقة وهو ما لا يريده الأردن، فأعقب ذلك إرباكا في علاقة الأردن مع كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر، وقبلها جميعا مع واشنطن، وأنعكس هذا بوقف المساعدات الاقتصادية المقدمة من السعودية والإمارات العربية، مما فاقم الأزمة الاقتصادية في الأردن.

وابتعد الأردن في ترجمة موقفه السياسي هذا عن هذه الدول، فكان حضوره القوي في مؤتمر منظمة التعاون الإسلامي الذي أنعقد في 13 ديسمبر 2017 بتركيا، وركَّز على رفض نقل السفارة الأميركية إلى القدس ورفض أي حلول للقضية الفلسطينية لا تراعي الحقوق المشروعة للفلسطينيين، وسبق له أن اتخذ موقفا مختلفا عن السعودية والإمارات ومصر في التعامل مع حركة الإخوان المسلمين ولم يعتبرها حركة إرهابية، الأمر الذي لا يبدو أنه ترك تأثيرا قويا على شبكة تحالفات الأردن العربية، وبالتالي لم يتخذ موقفا حادا في الأزمة الخليجية إلى جانب هذه الدول في موقفها من قطر.

وليست قضية فلسطين وصفقة القرن هي العامل الوحيد الذي يجعل الأردن يبدو وكأنه في عين العاصفة إقليميا، فهناك العراق وتطورات المشهد السياسي فيه منذ العام 2003، وما تبع ذلك من خسارة للنفط العراقي والمساعدات التي كان يتمتع بها الأردن، لا بل تحول العراق إلى تحد بعد أن كان فرصة، ما استدعى التعامل معه من قبل عمأن كملف سياسي أمني يتطلب إعطاءه أولوية لحفظ استقرارها الداخلي، وامتد الأمر إلى سوريا في العام 2011، حيث ضاعف التعامل الأمني مع الثورة السورية من التحدي بعد أن تحولت الثورة إلى أزمة تلقي بظلالها السلبية على الجوار السوري، فوجد الأردن نفسه أمام تحد جديد، ففضلا عن تداعيات الملف السوري الأمنية والسياسية كانت أزمة اللاجئين السوريين وهم الذين قاربت أعدادهم مليونا ونصف المليون لاجئ، وهذا بدوره له تبعاته الاقتصادية على الأردني الذي يواجه أزمات متتالية.

إن السياقات السياسية الإقليمية ينعكس صداها داخل الأردن فتؤثر به اقتصاديا، وهو الأمر الذي يدفع للتذكير بالحقيقة التي تتردد لدى خبراء الاقتصاد والسياسيين المعنيين بالشأن الأردني،

وهي أن الاقتصاد الأردني ومدى استقراره مرتبط بمدى استقرار شبكة التحالفات التي يعمل من خلالها أويتأثر بها.

المطلب الثالث: التداعيات المستقبلية للأردن

يبدو جليا أن ثنائية الإصلاح السياسي والاقتصادي ستسجل حضورا مستمرا في المشهد السياسي الأردني، وسيعتمد هذا الحضور وقوته على مستوى الأداء الداخلي في السير نحو الإصلاح السياسي كمدخل إلى إصلاح اقتصادي شامل ينعكس في المجتمع وكذلك على أداء الدولة، وسبق للأردن أن اختار في العام 1989 مسار الإصلاح السياسي والمشاركة السياسية الحقيقية وربما تكون أحد خيارات المستقبل، إلا أن أية عملية إصلاح سياسي في الأردن سيكون لها انعكاساتها الإقليمية وبالذات على دول الجوار العربي، وليس كل إصلاح سياسي أردني سيكون مقبولا من الدول التي وقفت ضد الربيع العربي وتريد محو آثاره، وليس من المتوقع منها أن تتعامل مع أية أجندة تقوم على الإصلاح السياسي بإيجابية، فإن السياقات الإقليمية ستبقى حاضرة ولأجل غير مسمى في المسار الأردني، وستؤثر على طريقة تعامل الأردن مع التحديات الاقتصادية التي يواجهها، وستظهر تبعاتها على طبيعة الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يمكن تحقيقه.

إن حل معضلة الوضع الاقتصادي في الأردن أو تجاوزها لا يأتي فقط من البوابة الأردنية الداخلية ولا من طبيعة الظروف الإقليمية والدولية السائدة وتداعياتها، بل يأتي أيضا من الفهم الذي يبدو أنه موجود لدى أطراف عربية وإقليمية ودولية حول أهمية الاستقرار السياسي في الأردن، وعدم السماح بتعرض ذلك الاستقرار إلى أية مخاطر قد تعصف به، أي أن الأردن مجاور للسعودية ودول الخليج ويجاور دولتين عربيتين تشهدان أوضاعا أمنية خاصة (سوريا والعراق)، وهو شريك في الحرب على تنظيم الدولة الاسلامية، ومعني بتطور الأوضاع فيهما وله وظيفة دولية هناك، وهو على صلة عضوية بفلسطين وبكل ما يتصل بها، وهذا التموضع يجعل استقراره محل اهتمام الجميع (وربما من ذلك كان اجتماع مكة الذي عُقد في 11 يونيو 2018 بدعوة من السعودية وبحضور الإمارات والكويت إضافة إلى ملك الأردن، وتعهدت الدول الثلاث بتقديم حزمة من المساعدات للأردن تبلغ مليارين ونصف مليار دولار)[1].

ولكن القلق الأشد الذي يعاني منه الأردن هو الحديث عن صفقة القرن، حيث لا يزال الساعون لها يعملون على تذليل كل العقبات للوصول إليها، بينما هي تُلحق ضررا بدور الأردن التاريخي في مدينة القدس، لا بل ربما تمس وجوده.

المبحث الثاني: التحديات الداخلية والخارجية للأردن في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية

الاردن دائم الشعور بالخطر وتهديد المصالح، فحين يخرج جون ماكين بتصريح يقول بأن الاردن هي فلسطين، فدائماً يشعر الاردن بالخطر الاقتصادي وبالخطر على استقراره السياسي والاجتماعي، وبالخطر على قطع المعونات وعلى ارتفاع الأسعار، وهناك جوأنب كثيرة جداً مرتبطة بشعور الاردن بالخطر وتهديد مصالحه تدفعه وتوجه سياسته الخارجية.

العامل الاخر ضعف الامكانات والقدرة، وندرة الموارد الأردنية وتدنيها، وفي الوقت نفسه يجاور دولا غنية، وهذا الغنى يرتبط به نفوذ، فتفاوت الامكانات مع دول الجوار هي محدد اساسي من محددات السياسة الخارجية الاردنية، واعتماده على المساعدات الخارجية وما خلقه من تبعية، حيث يعمل الاردن باتجاه ادامة موارده والمساعدات التي يتلقاها.

أيضا القُطرية والدور القومي والديني، حيث أن شرعية النظام السياسي الاردني مستمدة من الثورة العربية الكبرى وهي ترتكز على مرتكزين، شرعية دينية فالأسرة الهاشمية مرتبطة بالنبوة وبالدين ائمة واسياد، والجأنب الثاني قومية فقد جاءوا، أي الهاشميون، لتشكيل نظام عربي في سوريا الطبيعية وفي الهلال الخصيب.

وعندما نتحدث عن السياسة العربية والدولية، واقع الاقليم العربي، فالإقليم العربي ومنذ عقود فقد فاعليته وقدرته على التأثير في القرارات حتى الاقليمية منها، فهو نظام الى حد كبير عقيم، وحقيقة النظام العربي نظام هيكل بلا روح، وداخل هذا النظام يوجد استقطاب متجدد ودائم في الدول العربية التي يتنامى اقتصادها وتريد أن تكون مركز وقوة تأثير، الدول العربية التي عندها كثافة سكانية اكثر تحاول أن تكون مركز استقطاب، الدول العربية التي لها صلات خارج المنطقة، ولديها موقف خطابي تريد أن تكون مركز استقطاب، والاردن عليه أن يتخذ موقفا حكيما داخل هذه الساحة المتغيرة.

المطلب الأول: التحديات والتهديدات.

تواجه الدولة الأردنية تحديات وتهديدات داخلية وخارجية تشكل خطراً واضحاً على أمنه واستقراره، وهي على درجة عالية من الجدية والأهمية، بحيث لا يمكن اغفالها من قبل دوائر التخطيط السياسي الاستراتيجي والأمني ومتخذي القرار في الدولة.

إن المشهد الإقليمي الدولي والداخلي أيضاً يفرضان على الأردن وسياساته الوطنية أعلى درجات الحذر وضرورة التكيف السياسي مع المتغيرات المتسارعة، وأهمية الاستمرار بحشد الجهود والطاقات الوطنية والبشرية والمادية وتوظيفها التوظيف الأمثل لبناء القوة الذاتية القادرة على الحفاظ على أمن الوطن واستقراره على جميع الصعد، من أجل مواجهة التحديات والتهديدات الداخلية والخارجية، ومن المأمول بناء شبكة من علاقات التعاون والتحالف الإقليمي والدولي بشكل متوازن تضمن تحقيق مصالحه الوطنية العليا.

إن توسيع شبكة العلاقات الإقليمية والدولية وتنويعها يشكل ضرورة قصوى إذا ما أخذنا المعأناة الاقتصادية التي يعيشها الأردن منذ عدة سنوات، وحالة القفز عنه ومحاولة تهميش دوره المركزي لواقعه الجيوسياسي وخصوصا تجاه الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، غير أن اختلالات الحالة الاقتصادية أحيأنا تؤثر بصورة سلبية وتقلل من هامش الحركة والمناورة الدبلوماسية وتضغط باتجاه بقاء الوضع الراهن كما هو، وباختصار فأن إعادة التموضع سياسيا على الصعيدين الإقليمي والدولي مع الحفاظ على العلاقات التقليدية مع دول الخليج العربي يعتبر مطلبا أساسيا في المرحلة القادمة.

وعليه فإن التحديات على الصعيد الداخلي متعددة ومتشعبه منها:

أولاً: البطالة، فهي وجود قوى قادرة على العمل ولا تجده، فالحالة الأردنية تعاني من بطالة شديدة خصوصاً لدى حملة الشهادات العلمية، وتضخم الادارة العامة يمنع التوظيف الحكومي لمستويات متدنية لا تزيد سنوياً عن خمسة آلاف وظيفة، وتصل نسبة البطالة في الأردن الى ما يقارب 28%[2].

ثانيا: الفقر، حالة الفقر مزمنة أردنياً وذلك لاختلال معادلة الموارد والسكان من جانب وازدياد السكان نتيجة للهجرات القسرية، والتراجع والأنكماش وضعف النمو الاقتصادي لمستويات تصل

إلى أقل من 2% لعام 2018، ويبلغ خط الفقر العام الى حدود 859 ديناراً للفرد الواحد سنوياً لحاجاته الأساسية[3]. (وطفة، 2005، ص141)

ثالثا: ارتفاع اجمالي الدين العام للدولة إذ يصل الى ما يزيد على 40مليار دولار، ناهيك عن حالة التراجع الاقتصادي العام، وعجز الموازنة، وضعف الاستثمارات المالية، وهجرة رأس المال المحلي، وتدني المستوى المعيشي والغلاء، وتراجع في مستويات الطبقة المتوسطة.

رابعا: الفساد، فهو يعرف بسوء استخدام السلطة العامة لربح أومنفعة خاصة، وأنه عمل ضد الوظيفة العامة التي هي ثقة عامة، بمعنى خروج الحكم عن رشده، ولعل أخطر ما ينتج عن الفساد هو ذلك الخلل الكبير الذي يلحق بقيم المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى نشوء حالة ذهنية تبرر الفساد وتشرعنه أحياناً، وعليه فإن الاردن يعاني من حالات فساد كبير معروفة ومنشورة ولا بد من اعلاء سيادة القانون ومحاربة كل من يمارس اي شكل من اشكال الفساد مهما كان المستوى ماليا أوإداريا، فأن مد اليد على المال العام جريمة منصوص عليها في قانون العقوبات الأردني، وإذ أريد الاصلاح فلا بد من اجتثاثه من بنية المجتمع والادارة العامة[4].

خامساً: الزيادة المضطردة في اعداد السكان إذ بلغ عدد سكان المملكة عام 2017 نحو 10مليون مواطن علماً بأن عدد السكان عام 2011 كان حوالي 7مليون مواطن، هذا سببه الهجرات القسرية من سوريا، العراق، فلسطين، اليمن، وليبيا، إذ يوجد على الأرض الأردنية ما يقارب 43 جنسية عربية وأجنبية ويشكل السوريون 1.4 مليون نازح ومهجر على الأرض الأردنية وهو من أكبر الدول في العالم المستقبلة للاجئين.

سادساً: الجرائم على مختلف أنواعها التي تقع على الانسان والممتلكات، وظاهرة المخدرات من أهم التحديات التي تواجه البلاد، فهي آفة مهلكة لها تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية تساهم في زيادة الجريمة، والإنحلال الأخلاقي[5].

سابعا: الواسطة والمحسوبية، من الظواهر التي تنخر في بنية المجتمع الأردني إذ تؤدي لاغتصاب الحقوق والاعتداء على حقوق من يستحقون وتقضي على العدالة الاجتماعية والمساواة وهما من أخطر أنواع الفساد.

ثامنا: التطرف والإرهاب، عانى الأردن منذ نشأته من الإرهاب وأشكال عديدة من التطرف على عدة مستويات، والذي يهدف إلى النيل من استقراره وأمنه وإضعافه والتقليل من دوره على كافة

المستويات، وهذا التحدي يشكل الهاجس الأكبر للدولة التي تحاربه بكل الإمكانيات المتاحة، أن كان خلايا نائمة، أوتهديد من خارج حدود الدولة.

هذا بالإضافة للتحديات الثقافية، الفكرية، وتحدي المياه والطاقة والاشكالات الزراعية، والتهرب الضريبي، وانتشار الأسلحة الفردية، وتحدي اللجوء السوري، ولذلك فأن الحلول تحتاج إلى رؤى وأفكار ذات طابع عملي يتناسب مع الامكانيات المحدودة للدولة، لمواجهة هذه التحديات ورفع درجة المؤسسية في الأجهزة المختلفة للتعاطي القانوني النظامي مع العديد من التحديات، وعليه لا بد من إعادة بناء وتحصين الجبهة الداخلية الأردنية من خلال تحسين العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وزيادة مستويات التواصل بين المسؤول والمواطن من أجل الوقوف على التحديات وحلها، مما يعزز من شرعية النظام السياسي ووضع الخطط العملية القابلة للتنفيذ مع القطاعات المختلفة، وجلب الاستثمارات الخارجية وإعادة رأس المال الأردني المهاجر وضخه في عمليات التنمية الاقتصادية، وربط التعليم بسوق العمل، والتوجه نحو المشاريع الرأسمالية الكبرى لتشغيل جيش العاطلين عن العمل، والاستمرار في عمليات الاصلاح السياسي واعادة النظر في القوأنين الناظمة للحياة الديموقراطية في البلاد، واعادة النظر في منظومة القيم الاجتماعية وتحديثها بما يتناسب مع العصر وحالة الوعي السياسي العام لدى أبناء الشعب الأردني، وإعادة الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة برمتها، واعتماد الشفافية والوضوح لدرء الشائعات والتخمينات.

المطلب الثاني: العوامل الداخلية والخارجية

السياسة الخارجية الاردنية محكومة بجملة عوامل داخلية وخارجية تتفاعل مع بعضها البعض، وما يدور حولها لأنها متغيرة ومتفاعلة، ودائماً طبيعة العالم كما يقال على صفيح ساخن، فالأمور من الصعب جداً تتبعها، ونلاحظ في القضايا الداخلية وكانك في مركز لإدارة الأزمات، فمن ارتفاع الأسعار، إلى مشاكل الفقر والطاقة ومشاكل متعددة كثيرة جدا يصعب متابعتها.

على الساحة الخارجية في العالم يوجد العديد من بؤر الصراع في مناطق مختلفة، فالأردن أمام أزمات متجددة وهذه الأزمات تطاله داخليا وخارجيا، بالإضافة الى الأزمات الثابتة والمتغيرة في الاقليم العربي والتي حددت كثيراً من مواقف واتجاهات وحركة الاردن منذ تأسيس الدولة.

السياسة الخارجية الاردنية هي نتاج لتداخلات بين عوامل داخلية وعوامل خارجية، اذا عرّجنا على مُوجهات السياسة الخارجية الاردنية، نلاحظ أن الاردن محكوم بجملة من الأهداف، أولها

الحفاظ على الاستقرار، وهذا يشكل هاجسا كبيرا واساسيا، وحماية المصالح الوطنية العليا، وإذا ما نظرنا الى الدستور الاردني من المادة 1 الى المادة 4 توجد ثوابت اردنية وهذه الثوابت يرتبط بها برامج مثل شكل الدولة وهوية الدولة وحدود الدولة ولغتها والعلاقة بين مكونات السكان، والمادة 5 التي تحدثت عن الجنسية والتي شكلت هاجسا، وهي ليست كذلك عند الكثير خارج نطاق الأردن، ولكن داخليا أخذت موضعاً للتعريف المتغير [6].

إن من محددات السياسة الخارجية الاردنية تحمل الأردن المسؤولية إزاء القضية الفلسطينية، ولا يمكن للأردن أن ينسلخ عنها، وهي مكون أساسي لكل الجهد السياسي الخارجي الاردني، وأي تحليل للقاءات الملك في الخارج وخطاباته وحواراته وأحاديثه تجد أن القضية الفلسطينية مكون أساسي لكل ما يقوم به على الصعيد الدولي والاقليمي، فمصير القضية محكوم بالعلاقة الاردنية الفلسطينية، فهي موجه من موجهات السياسة الخارجية الاردنية.

والموجه الآخر هو احترام سيادة جميع الدول في العالم، وعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية، وايضاً الالتزام بجميع المعاهدات والاتفاقيات، وهذه ميزة نسبية ربما داخلياً لا ندركها وهي حقيقة موجودة ويعترف بها الجميع.

المطلب الثالث: الاقتصاد الأردني (اختلالات وتحديات)

يُعَد الاقتصاد الأردني واحدًا من اقتصادات الشرق الأوسط المفتوح على العالم الخارجي، وهو يعاني بشكل واضح وجلي من تداعيات الأزمات التي تحدث دوليا وإقليميا ومحليا، وبالتالي فهو محاط بالعديد من التداعيات والأزمات التي تؤثر فيه بشكل كبير، ويمكن تلخيص أهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الأردني في الآتي :

أولا، اقتصاد غير مُنتِج: أي أنه يعتمد فقط على قطاع الخدمات والتجارة والسياحة، وبعض الصناعات الاستخراجية كالأسمدة والأدوية والفوسفات والبوتاس، وهذا يجعل حجم الصادرات الأردنية قليلا جدا مقارنة بحجم ما يتم استيراده من الخارج من سلع وخدمات [7].

ثانيا، ارتفاع عجز الموازنة العامة: ويُقصد بهذا المفهوم ارتفاع مستوى الأنفاق العام على الإيرادات العامة للدولة خلال فترة زمنية معينة، مما يعني حدوث فجوة مالية بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، التي تقاس بالفرق بين الإيرادات والنفقات العامة، وتحسب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا، ارتفاع الدين العام الداخلي والخارجي: وذلك بهدف تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة ولتمويل القروض المكفولة لشركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه.

رابعا، معدلات البطالة: معدلات البطالة في الأردن مرتفعة بشكل عام، وتشكل عبئا كبيرا على الحكومات المتعاقبة، فمعدلات البطالة المرتفعة مزمنة أي أنها مرتفعة لفترات زمنية طويلة، وهذا دليل واضح على ضعف معدلات النمو الاقتصادي، وعدم قدرة الاقتصاد على إيجاد وظائف جديدة وتشغيل الراغبين في العمل والقادرين عليه عند مستويات الأجور السائدة في السوق، وعدم ملاءمة منظومة التعليم الحالية (لخريجي الجامعات) لمتطلبات سوق العمل.

خامسا، ارتفاع معدلات الضرائب في الأردن: وخصوصا الضرائب غير المباشرة على السلع الأساسية، الأمر الذي يعني أنها تُصيب الجميع، ولا أحد يستطيع التملص منها ومن تلك الضرائب ما هو مفروض على الماء والكهرباء، والمشتقات النفطية، والأدوية، والملابس، والسيارات، وغير ذلك الكثير، الأمر الذي أدى إلى أنخفاض معدلات الدخول الحقيقية للأفراد والمجتمع.

سادساً، انخفاض حجم المساعدات الخارجية: أنخفض حجم المساعدات الخارجية المقدمة للأردن، ولا يوجد أدنى شك في أن تلك المساعدات ستتلاشى ولن تكون موجودة أصلاً، خصوصا تلك المساعدات التي كان يتمُّ تقديمها بشكل سنوي من قبل دول الجوار الخليجية خاصة السعودية، فالمنحة الخليجية التي قُدمت على خمس سنوات وكانت تبلغ 5 مليارات دينار استنفدت، ولن تتجدد، خاصة أن أسعار النفط العالمية قد أنخفضت، وأنعكس ذلك بشكل سلبي على إيرادات السعودية النفطية، وأدى إلى حدوث عجز في موازنتها.

سابعاً، انخفاض عوائد إيرادات القطاع السياحي: يُعَد هذا القطاع من القطاعات المهمة في الاقتصاد الأردني، إذ أنه يُسهم بما نسبته 13% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن إيرادات هذا القطاع وعدد السياح قد بدأ في الأنخفاض وبشكل كبير، ولعل من أهم أسباب أنخفاض عدد السياح وإيرادات السياحة هو ارتفاع تكاليف الإقامة والزيارة، إضافةً إلى الأوضاع السياسية الراهنة، التي بدأت بأزمة الربيع العربي عام 2011، وما تلاها من أحداث تتمثل في الحرب الدائرة في سوريا والعراق، أضف إلى ذلك جائحة كورونا.

ثامنا، ارتفاع تكلفة إيواء اللاجئين السوريين في الأردن: وفقا للتقديرات الرسمية بلغ عدد اللاجئين السوريين الموجودين في المملكة ما يُقَدَّر بمليون ونصف لاجئ، وتُقَدَّر تكلفة استضافة

اللاجئين في الأردن خلال الفترة ما بين (2011 -2015) بنحو 6 مليارات و700 مليون دولار، في حين تبلغ التكلفة التقديرية لخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية للأعوام (2016 -2018) بنحو 7.9 مليارات دولار، كما أن اللجوء السوري قد أسهم في زيادة أعداد المراجعين للمراكز الصحية والمستشفيات الحكومية، حيث وصل العدد إلى 1.2 ملايين مراجع، بزيادة نسبتها 20% عمَّا كان قبل الأزمة، حيث بلغت تكلفة علاج اللاجئين السوريين 55 مليون دينار، أما في قطاع الزراعة، فأن الأزمة السورية فرضت تحديات، أبرزها: أنخفاض حجم الصادرات الزراعية إلى الأسواق ذات الأسعار العالية في شرق أوروبا وروسيا وأوكرأنيا، من الخضار والفواكه إلى أكثر من 90% عامي 2011 و2012، باعتبار أنها تُشحن عبر الأراضي السورية، كما أن اللجوء السوري والضغط على المساكن، والتوجه إلى العمرأن، أسهم في تلاشي زراعات الحدائق المنزلية التي تُؤَمِّن للأسر مردودات غذائية ومالية، فضلاً عن دخول المواشي تهريباً عبر الحدود، وزيادة كلفة الدعم للأعلاف، ومنافسة العمالة الزراعية السورية للمحلية، ورفع أسعار الخضار والفواكه جراء زيادة الطلب عليها، وفي القطاع التعليمي خلَّف اللجوء السوري أثرا سلبيا كبيرا، حيث أن هناك أكثر من 140 ألف طالب وطالبة سوريين أسهموا في عودة نظام الفترتين في المدارس الحكومية، إضافة إلى الآثار الاجتماعية والمعيشية، مثل: ارتفاع أجور السكن، واتساع ظاهرة زواج القاصرات، وزيادة نسبة التسول[8].

تاسعا: وجود شبهات فساد ذات أثر مالي كبير في الأردن: هنالك العديد من قضايا الفساد التي ظهرت على السطح في الأردن، وكان لها أثر كبير على مصداقية الأردن وكيفية التعامل معها منها، الاختلاسات في قضية الفساد الكبرى، التي تُسمَّى قضية "التسهيلات المصرفية"، التي قُدِّرت بـ 150 مليون دولار عام 2002، وقضية التجاوزات في بيع أراضي الساحل الجنوبي (رأس اليمانية) من أراضي منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

وتفاوتت تلك القضايا ما بين إساءة استعمال السلطة وهدر المال العام، وواسطة ومحسوبية، والإخلال بالواجبات الوظيفية، واحتيال واستثمار الوظيفة والتزوير، وحسب التصنيف العالمي لمؤشرات الفساد، الذي يتم وضعه من قِبَل منظمة الشفافية العالمية، احتل الأردن عام 2016 المركز 57 من الدول الاكثر فسادا[9].

وعلى الرغم من تلك المصاعب التي يعاني منها الاقتصاد، فأنه يمكن القول أن الأردن لا يزال يتمتع حتى الأن بالاستقرار الأمني، ويحافظ على نوعٍ من الاستقرار الاقتصادي، يتمثَّل في احتفاظه بربط سعر صرف عملته المحلية (الدينار) بالدولار الأميركي، ولكن في ظلِّ تفاقم تلك المشاكل وزيادة الضغط على ميزأن المدفوعات وزيادة العجز في الموازنة، فمن الممكن أن يؤدي ذلك إلى أنخفاض حجم الاحتياطيات الدولية من العملات الصعبة، مما قد ينجم عنه تخفيض سعر صرف الدينار مقابل العملات الأخرى.

أهم الإجراءات التي على الحكومة أن تعتمدها في مواجهة هذه التحديات:

أولا: تعزيز دور الاستثمار المحلي والأجنبي، وتقديم كافة أشكال الدعم له، وهذا يتطلَّب من الحكومة اتخاذ سياسات اقتصادية مبنية على نظام السوق المفتوحة، تأخذ بعين الاعتبار تسهيل الإجراءات وجلب الاستثمارات ذات القيمة المضافة، وتقديم حوافز مالية بأشكال متعددة .

ثانيا: البحث عن أسواق جديدة لتصريف المنتجات الأردنية، وعدم الاعتماد على الأسواق التقليدية فقط، كأسواق الخليج، وسوق العراق، وهذا يتطلب سياسات تتعلق بتعزيز دور الصناعات المحلية ودعمها، والعمل على تطوير متطلبات الجودة العالمية فيها، ووضع ميزات تفضيلية للمنتجات تضاهي تلك الموجودة في المنتجات الأجنبية الأخرى .

ثالثا: تنويع مصادر الدخل، وعدم الاعتماد على المصادر التقليدية، فمصادر الدخل في الأردن بشكل عام تعتمد على تحويلات العاملين والمساعدات الخارجية والإيرادات الضريبية، مما يتطلب تبني سياسة البحث عن مصادر دخول أخرى، مثل: الكشف عن النفط من الزيت الصخري واستخراجه، والترويج السياحي للأردن، والاستثمار في البحث والتطوير، ويمكن النظر إلى تجارب الدول الأخرى، كتجربة دولة تركيا.

رابعا: محاربة الفساد والواسطة والمحسوبية، والحدُّ من البطالة والفقر وهذا يتطلَّب تطبيق التشريعات والقوأنين والأنظمة على الجميع دون محاباة لجهة معينة، ووضع عقوبات رادعة .

خامسا: إيجاد البنى التحتية الضرورية اللازمة لتحسين دور الاستثمار، وكذلك مشروعات التنمية الاجتماعية في مجالات التعليم والصحة والاتصالات، إضافة إلى المشروعات التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي لأنتاج السلع والخدمات في القطاعات الأنتاجية والخدمية .

سادسا: الحد من عجز الموازنة وعجز ميزأن المدفوعات، وهذا يتطلب تبني سياسات اقتصادية تعتمد على تنويع مصادر الدخل الموجودة وزيادتها، وتقليص حجم الأنفاق خاصة غير المبرر، وزيادة مستوى الاستثمار، وخفض معدلات التضخم، وتعزيز دور الصناعات الوطنية، والحد من المستوردات الخارجية، والبحث عن الموارد الاقتصادية واستخراجها كالنفط والغاز.

خاتمة

انتهت حقبة الدبلوماسية الاردنية التقليدية القائمة على التوازنات واسترضاء جميع الأطراف، فلم تعد سياسة الوقوف في المنتصف فعالة بل وأصبحت مكلفة، في منطقة شديدة الاستقطاب مثل الشرق الأوسط لا يمكن لأي دولة إلا أن تكون عضوا فعالا في نادي المحاور والتحالفات، طيلة السنوات العشر الماضية، حاول الاردن بكل جهد الحفاظ على علاقات متوازنة مع الجميع، نجحت تلك الدبلوماسية في ابقاء خطوط النار بعيدة عن حدود المملكة لكنها لم تنجح في دفع المصالح الاستراتيجية والاقتصادية للدولة الاردنية قدما.

التصدعات الإقليمية والصراع على المصالح والنفوذ في المنطقة وصل الى مستويات من التنافر لا يمكن معها استمرار السياسة الخارجية الاردنية الحالية، ليس فقط لأن خطوط الأنقسام في الشرق الأوسط متشابكة ومتداخلة أفقيا وعموديا بل ايضا بسبب ارتباط هذه الصراعات بأجندة ومصالح الدول الكبرى.

اليوم أصبح واضحا أن الاردن بدأ يعاني من عدم القدرة على التأثير في قرارات الحلفاء، وبدأ يفقد تدريجيا من قيمته الاستراتيجية لصالح لاعبين اخرين في المنطقة خاصة في الملفات التي كانت حصريا بيد الاردن، رياح السياسة الخارجية الاردنية هدأت ولم يعد لها طاقة على تحريك اشرعة الاصدقاء والحلفاء والشركاء.

ولذلك هناك عدة عوامل أدت الى تآكل وتقويض الأساس التقليدي للسياسة الخارجية منها:

أولا: الديناميكيات الجديدة في المنطقة والتغير الذي طرأ بعد الربيع العربي وصعود الإسلام السياسي وتمدد النفوذ الإيراني أدى الى تشكل تحالفات جديدة، وتم التعبير عنه في التقارب الإسرائيلي الخليجي الذي أفقد الأردن الميزة التاريخية كمنطقة عازلة بين اسرائيل والمشرق العربي، وبالمقابل لم تعد اسرائيل ولا دول الخليج بحاجة شديدة الى دور الاردن كبوابة عبور، وتم الاستعاضة عنه بالعلاقات المباشرة بين اسرائيل والعديد من دول الخليج.

ثانيا: وجود حلفاء للولايات المتحدة في المنطقة مستعدين للتعبير أكثر عن موقفهم من القضايا الإقليمية ومتماهين مع السياسة الأمريكية وداعمين لها، وتتطابق رؤيتهم مع الرؤية الامريكية في ملفات عدة وحساسة مثل الملف الفلسطيني والملف الايرأني، بعكس الاردن الذي لم تترك له تلك الملفات هامش كبير للتحرك والنتيجة الاستعاضة عن الدور الاردني.

ثالثا : ظهور لاعبين جدد على مسرح عملية السلام والقضية الفلسطينية، زاحموا الاردن في دوره التاريخي منذ محادثات مدريد، وبالتالي فقدأن اهم رافعة للسياسة الخارجية الأردنية، فالوساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين لم تعد نسخة أردنية بالكامل، وأصبح الأردن مضطرا للتنازل عن بعض أدواره طوعا وكرها.

لذا يسود في الاردن اليوم فهم معكوس للتحولات التي طرأت على علاقات الأردن الخارجية، فليس صحيحا أن الحلفاء والأصدقاء اضحوا يمارسون ضغوطا على الأردن من خلال تقليص المساعدات الاقتصادية، بل أن الذي حدث هو أن مقاربة مقايضة الموقف السياسي بالدعم الخارجي اقتربت من نهايتها، ببساطة لأن السياسة الخارجية الاردنية اكتفت بالوقوف في المنطقة الرمادية، تاريخيا كان الاردن يعتبر سياسته الخارجية كريع استراتيجي مثلها مثل النفط وقناة السويس، وأحيأنا كثيرة كان يستخدم هذا الريع كأداة نفوذ وتأثير في السياسة المحلية والشأن الداخلي، معادلة الريع الاستراتيجي توقفت عن العمل ولم تعد الدول الصديقة والحليفة بحاجة لأنصاف المواقف، مطلوب اليوم تغيير في السياسة الخارجية الاردنية والأنتقال بها من سياسة دفاعية أورد فعل الى سياسة استباقية أوأكثر فاعلية.

حيث يعاني الاقتصاد الأردني من مشاكل جمة بدأت منذ نهاية عام 1988، ولا تزال آثارها بارزة حتى الأن، وازدادت وتيرتها مع الأعباء التي زادت عليه بدءا من ظهور الربيع العربي ومرورا بالأحداث الإقليمية والدولية التي أنعكست عليه بشكل سلبي، كالأحداث في سوريا وصفقة القرن وجائحة كورونا.

ولذلك على الدولة الاردنية مراجعة كافة الاجراءات والعوامل الداخلية والخارجية للتقليل من الاحتقأن الداخلي، ولتقوية الجبهة الداخلية لمواجهة المتغيرات الخارجية والتقليل من تأثيرها على الواقع الاقتصادي والديمغرافي والسياسي في الاردن، كونها تشكل عقبة في الاصلاح والنمو في الدولة الاردنية.

النتائج والتوصيات

- تحديث عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية، وتحديث الأطر والمستويات التي تتم فيها صناعة السياسة الخارجية، وطبيعة المؤسسات والأجهزة التي تساهم وتدعم صانع القرار.
- استثمار حاجة الإقليم والعالم للأردن جيواستراتيجياً وأمنياً لتحقيق مصالح الأردن، حيث يمتلك الأردن قدرات يستطيع أن يوظفها في سياسته الخارجية.
- إعادة بلورة معالم السياسة الخارجية الأردنية مع الدول العربية، والإسلامية، والصراع العربي الإسرائيلي والسلام مع إسرائيل، والقضية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وإيرأن، وتركيا، ودول أفريقيا المجاورة، والعلاقة مع دول الثورات الجديدة.
- تركيز الاهتمام على أنعكاسات السياسة الخارجية على الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى الدور الإقليمي والدولي للأردن وموقعه العربي وموقفه القومي.
- التعاون والتحالف مع الدول الشقيقية والصديقة التي تربطنا بها مصالح مشتركه، والسعي لبناء تحالف عربي إسلامي إقليمي، يشكل حماية للأردن ويوسع فاعليته السياسية.
- النظر بجدية لإعادة رسم علاقات المملكة بالإقليم تبعاً لموازين القوى الجديدة، وخاصة ما يتعلق بالسلام مع إسرائيل.
- دعم النظام السياسي للمجتمع الأردني ومؤسساته وشراكته معها وتمكينها لتضطلع بدورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والفكري في بناء الأردن وتنميته، كونها ركناً أساسياً في أي بناء وطني.
- تعزيز مبادئ العدالة الاجتماعية والحريات العامة وتقبل الرأي الآخر بين كافة أبناء الوطن، ونشر قيم المواطنة وحقوقها وواجباتها واحترامها.
- وقف المعالجات الأمنية وتدخلاتها في كل مؤسسات الدولة المختلفة والجامعات والنقابات وحتى الأحزاب، واعتماد المساواة وتكافؤ الفرص أساساً في التنافس المجتمعي.
- توزيع الثروات بشكل عادل وتنفيذ برامج التنمية على كافة محافظات المملكة ومدنها وأريافها ومخيماتها.

- اعتبار الهوية العربية والإسلامية هي الناظم الأساس لهوية المجتمع الأردني وفكره وتوجهاته.
- تعزيز دور الأحزاب السياسية وتنافس البرامج السياسية والاقتصادية والفكرية سعياً لزيادة مظاهر الديمقراطية والتمدن.
- تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة، وعضوية الأردن في (WTO) ونتائجها، وتقييم السياسة النقدية والتجارية وأنعكاساتها على الميزة التنافسية والاقتصاد الوطني، وعلاقة ذلك بالأزمة الاقتصادية الحالية (ارتفاع الأسعار، وتزايد الضرائب، ...الخ).
- إعادة النظر في المالية العامة بما فيها الموازنة العامة وعجز الموازنة والمديونية، والمصروفات العامة، وهيكلة الرواتب، والعلاوات، والتوظيف، وإعادة توزيعها.
- زيادة مصادر الطاقة والمياه، ومواجهة تحدياتهما، ودعم قطاعات الأنتاج الزراعي والصناعي والخدمي والسياحي، بما يحقق الشراكة بين المواطن والدولة.
- محاربة الفساد المالي والإداري المتفشي في أجهزة الدولة، علماً أنه بالإمكان توفير ما يقارب المليار دينار سنوياً من خلال ضبط النفقات الحكومية وتحسين الأداء الحكومي، ومعالجة البطالة المقنعة من خلال التوجيه لأعمال ومهام تسهم في توفير قطاع أنتاجي فاعل.
- وضع ضمانات ناجزة في الدستور لكل ذلك بما فيها معايير الحريات العامة، وتداول السلطة، واستقلالية السلطات وإجراء التعديلات الدستورية الجوهرية لإحداث نقلة نوعية في مشاركة القوى السياسية في القرار، وإعطاء الحكومة صلاحيات إدارة الدولة بكل مؤسساتها وتحمل المسؤولية ونقل مسؤولية اختيار رئيسها إلى البرلمان.

الهوامش والمراجع:

[1] تشمل حزمة المساعدات وديعة في البنك المركزي الأردني وضمانات للبنك الدولي لمصلحة الأردن ودعمًا سنويًّا لميزانية الحكومة الأردنية لمدة خمس سنوات وتمويلًا من صناديق التنمية لمشاريع أنمائية، الجزيرة نت، يونيو 2018، متوفر على الرابط: https://bit.ly/2LElizC

[2] العرب اليوم، العدد (5254)، السبت 8 محرم 1433هـ - الموافق 3 كانون الأول 2011 ، متوفر على الرابط: http://alarabalyawm.net/pages.php?news_id=316527

[3] وطفه علي أسعد، "الطائفة ودورها في المجتمع"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 108 , 2005.

[4] أبو دية أحمد، الفساد الداء والدواء، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014، ص30.

[5] العرب اليوم، العدد (5254)، المرجع السابق.

[6] الدستور الاردني المعدل, لعام 2011, المواد من 1- 5.

[7] البنك المركزي الأردني، دراسة أثر اللجوء السوري على المملكة 2015، إصدار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، التقارير السنوية، أعداد مختلفة، الرابط: http://*statisticaldb.cbj.gov.jo/index?action=level4*

[8] صحيفة الغد، "صندوق النقد" يؤكد أن الإصلاحات بدأت تظهر على الاقتصاد الأردني، إجمالي الدين العام يبلغ 25 مليار دينار"، 18 من أبريل 2016.

[9] *Transparency International, corruption Perception Index 2016.*